

آليات دعم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر

أ. د. / بن عبد العزيز فطيمة*

Abstract:

L'artisan traditionnel peut soumettre la créativité sans aucun doute. Et avec l'existence des mécanismes de soutien des industries traditionnelles et artisanales, cet artisan peut littéralement travailler plus efficacement. Pour cela, les efforts de l'État au cours des dernières années ont eu tendance à se concentrer sur la mise en place de divers mécanismes de soutien qui les aideront à moderniser les industries traditionnelles et artisanales et de maintenir ce secteur principalement composé par micro-entreprises.

Mots clés: Industries traditionnelles et artisanale, Mécanismes de soutien.

ملخص:

يمكن للحرفي التقليدي أن يقدم إبداع دون شك. وإذا وُجدت آليات دعم للصناعات التقليدية والحرفية بأسلوب جيد، يمكن لهذا الحرفي أن يعمل بأكثر كفاءة. وبهذا، اتجهت جهود الدولة في السنوات الأخيرة للتركيز على توفير آليات دعم مختلفة التي من شأنها أن تساعد في ترقية الصناعات التقليدية والحرف والحفاظ على هذا القطاع المكون أساسا من مؤسسات مصغرة.

الكلمات المفتاحية: الصناعات التقليدية والحرف، آليات الدعم.

* أستاذة – جامعة البليدة 2

مخطط المقال:

مقدمة

- 1 مؤسسات الدولة لدعم الصناعات التقليدية والحرف
 - 1-1 تقديم الصناعات التقليدية والحرف
 - 2-1 أهم مؤسسات دعم الصناعات التقليدية والحرف
 - 2 أسس تنشيط دعم الصناعات التقليدية والحرف
 - 1-2 التكوين والتعليم المهنيين لدعم الصناعات التقليدية والحرف
 - 2-2 برامج دعم الصناعات التقليدية والحرف
 - 3-2 الإعلام والاتصال لدعم الصناعات التقليدية والحرف
- خاتمة

مقدمة:

قصد إعادة بعث الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، فقد سجلت جهود معتبرة كانت ترمي في مجملها إلى توفير الظروف الملائمة للنهوض بالقطاع ولهذا، فقد تم العمل على تحفيز الاستثمارات في قطاع الصناعات التقليدية والحرف من خلال تحسين المناخ الاستثماري فيه، فبعدما كان القطاع تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (سابقا)، هو اليوم تحت وصاية وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية. ومن أجل والنهوض بالقطاع، تم وضع منهجية متكاملة ومنسقة تمت صياغتها وإعدادها من طرف الوصاية وكلّ الفاعلين في مجال الصناعات التقليدية في الجزائر منذ جوان 2003، خصص له مجموعة من الآليات والبرامج والتدابير التي من شأنها المساعدة في تحقيق ذلك.

من خلال المقال، نطرح السؤال المحوري التالي: ما هي مختلف آليات دعم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر؟

1) مؤسسات الدولة لدعم الصناعات التقليدية والحرف:

يعد قطاع الصناعة التقليدية والحرف من القطاعات الاقتصادية الهامة في معظم دول العالم، حيث يمثل بالنسبة للعديد من الدول المتقدمة محورا أساسيا للتنمية الاقتصادية، وتزداد أهميته بشكل أدق في الدول النامية، فهو يحتل مكانة هامة نظرا لدوره الفعال على مختلف الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فإلى جانب كونه أحد مقومات الشخصية الوطنية الأساسية لدى جميع الشعوب، يمتلك قطاع الصناعة التقليدية والحرف قدرة كبيرة على دفع عجلة التنمية، من خلال مساهمته الفعلية في مجال التوظيف والإنتاج والاستثمار، وبالتالي القدرات الاقتصادية والتنافسية التي تساعد على التصدير وجلب العملة الصعبة، كما يعتبر القطاع أيضا مؤفرا هاما للاحتياجات الضرورية اليومية للمواطنين خصوصا بالمناطق الريفية، بسبب مرونته في الانتشار الجغرافي مما يؤدي إلى تحقيق التوازن بين المدن والأرياف¹.

1-1) تقديم الصناعات التقليدية والحرف:

تعتبر الصناعات التقليدية نتاجا حضاريا لآلاف السنين من التفاعل الحي بين المجتمعات المحلية -بما تحمله من رؤى وقيم حضارية- وبيئتها الطبيعية، وبينها وبين المجتمعات الأخرى، وهي مكون أصيل للذاكرة الحضارية -خاصة في شقها التقني- ورصيد مخزون للخبرات الحياتية والإمكانات الإنتاجية المتاحة داخل كل مجتمع محلي. وتبدو أهمية هذه الصناعات في أنها تغطي مدى بالغ التنوع والاتساع من المجالات الاقتصادية من تصنيع الغذاء والأدوية والغزل والنسيج والملابس والسجاد والحصير والفخار، وكذلك الصناعات التي تتعلق ببناء المساكن وإقامة السدود وحفر الآبار ووسائل المواصلات... الخ. كما أنها واسعة وقابلة للانتشار حتى لأصغر وحدة عمرانية؛ قرية كانت أو واحة أو حيا سكنيا، وكذلك لأصغر وحدة للنسيج الاجتماعي الحضاري، وهي الأسرة النووية أو الممتدة².

- تعريف وخصائص الصناعات التقليدية والحرف:

تعرف الصناعات التقليدية والحرف أنها تلك الصناعات التي يقوم بمزاولةها فرد أو مجموعة أفراد لغرض إنتاج أو تصنيع منتجات حرفية من المواد والخامات الأولية المتوفرة المحلية الطبيعية بالطرق التقليدية بهدف استخدامها في الاحتياجات اليومية للأفراد أو للمؤسسات أو لغرض الاقتناء الدائم أو المؤقت. ويعتمد الحرفي في عمله على مهاراته الفردية الذهنية

واليدوية التي اكتسبها من تطور ممارسته للعمل الحرفي باستخدام في البيئة الطبيعية المحلية³.

وفق الأمر 01-96⁴، تعمل الدولة على حماية الصناعة التقليدية والحرف وتمييزها وترقية الحرفيين وادماجهم في مناطق النشاط، وتؤسس غرف وطنية للصناعة التقليدية والحرف إقليميا في ولايات الوطن. والصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقولة للصناعة التقليدية والحرف، وعليه، نرى أن الصناعات التقليدية والحرف أساسها هو العمل اليدوي المبدع المستنبط من تراكم تجارب الأجيال، فهو يحمل قيم تاريخية، ويستعمل غالبا المواد والخامات الأولية المحلية.

ويمكن إيجاز خصائص الصناعات التقليدية والحرف في العديد من الميزات، نلخص منها أهم الخصائص⁵:

- إنشاءها لا يحتاج لرأس مال كبير، حيث تمثل تكلفة فرصة العمل قيمة صغيرة للغاية بالمقارنة بمؤسسات الصناعات الحديثة الصغيرة؛
- ذاتية النشأة غالبا؛
- احتياجاتها من خدمات البنية الأساسية متواضعة للغاية، لا تتعدى معدات وآلات ومستلزمات الإنتاج بسيطة نسبيا، حيث يغلب عليها استخدام معدات يدوية أو ميكانيكية يتم تشغيلها يدويا؛
- تعتمد بشكل أساسي على الخامات المحلية؛
- وذات مرونة عالية في مكان العمل (حجرة في منزل، فناء المنزل، ساحة مفتوحة، دكان، ورشة صغيرة...).

- نشاطات الصناعات التقليدية والحرف:

بمقتضى المرسوم التنفيذي 07-339⁶، تضمن قائمة نشاطات الصناعات التقليدية والحرف المحدث في ثلاثة فروع للنشاط هي نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية، نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد، ونشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات. وقد أدى التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي مس بعض فروع النشاط إلى خلق حرف جديدة غير واردة بالقائمة. وتاريخيا، تطورت منتجات الصناعات التقليدية والحرف من نظام الإنتاج الحرفي الذي هو أصلا تطور من نظام الإنتاج المنزلي⁷، فهي تعبير عن منتج ثقافي⁸. لإبراز التراث الوطني والثقافي المتناقل من جيل إلى جيل. ولهذا الغرض، وقصد ضمان تجانس مدونة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف مع التنظيمات في المجال المعمول بها على المستوى الوطني والدولي، تقرر إحداث جدول مرجعي لهذه المدونة مع المدونة الجزائرية للنشاطات والمنتجات⁹:

- **نشاطات الصناعات التقليدية والصناعات التقليدية الفنية:** تضم النشاطات المرتبطة ب: صناعة المواد الغذائية، صناعة الطين، الجبس، الحجر، الزجاج وما يماثلهم، صناعة المعادن والمعادن الثمينة، صناعة الخشب ومشتقاته وما ماثله، صناعة الصوف والمواد المماثلة له، صناعة القماش، صناعة الجلود، وصناعة المواد المختلفة؛
- **نشاطات الصناعات التقليدية الحرفية لإنتاج المواد:** تضم نشاطات الإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع: المناجم والمقالع، الميكانيك والكهرباء، الحديد، التغذية، النسيج والجلود، الخشب والتأثيث والخردوات والأدوات المنزلية، الأشغال العمومية للبناء ومواد البناء، الحلي، ونشاطات صناعة تقليدية وحرف لإنتاج مواد مختلفة؛
- **ونشاطات الصناعات التقليدية الحرفية للخدمات:** تضم نشاطات الخدمات لمختلف فروع النشاط الاقتصادي المرتبطة ب: التركيب والصيانة والخدمة ما بعد البيع للتجهيزات والمعدات الصناعية المخصصة، تصليح وصيانة التجهيزات والمواد المستعملة، الأشغال الميكانيكية، التهيئة والصيانة والتصليح وزخرفة وتزيين المباني المخصصة لكل الاستعمالات التجارية والصناعية والسكنية، النظافة وصحة العائلات، الألبسة، نشاطات صناعة تقليديات وحرف لخدمات مختلفة.

1-2) أهم مؤسسات دعم الصناعات التقليدية والحرف:

لإنجاح التصدير أو أي عملية اقتصادية اجتماعية أخرى، لابد من تقديم الدعم للمنتجين من قبل أعوان اقتصاديين متعددين¹⁰. وفي قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، يتم تقديم الدعم المؤسسي للقطاع من خلال عدد كبير من المؤسسات التابعة للدولة وذات الطابع العمومي. وعملا على دعم تنافسية الحرفيين والمؤسسات الحرفية، تم إعادة بعث إستراتيجية الدعم المباشر للحرفيين منذ سنة 2013. تشكل عملية تحديث أدوات ومعدات عمل الحرفيين بهدف تمكين الحرفيين من تحسين الإنتاج ومطابقة المعايير والاستجابة لمتطلبات الزبائن من خلال تقليص العيوب الإنتاجية الناجمة عن استخدام ماكينات قديمة ومهترئة¹¹.

- غرف الصناعة التقليدية والحرف:

يمكن القول أن قطاع الصناعة التقليدية والحرف لم يعرف تنظيما فعليا إلا بصور المرسوم التنفيذي 97-100 والمعدل بالمرسوم التنفيذي 16-54¹² المحدد لتنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف، ثم صدور المرسوم التنفيذي 97-101¹³ المحدد لتنظيم الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف. وقد أنشأت غرف الصناعة التقليدية والحرف الولائية سنة 1992، وأعيد تنظيمها سنة 1997، كما أنشأت الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف سنة

1997 والتي تعمل بالتنسيق مع 48 غرفة محلية لصناعة التقليدية والحرف موزعة على المستوى الوطني.

تعد الغرف منتدى لتمثيل المهن الحرفية على المستوى المحلي وفضاء يجمع ما بين الإدارة والحرفيين وممثليهم وهي بذلك تعمل كهيكل مخول لها أحقية متابعة الانشغالات والاهتمامات التي يراها الحرفيون جديرة بالبحث والدراسة وتمثل الشريك الأمثل للسلطات المحلية أو الوطنية في كل الميادين التي تعني بتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف وهذا في إطار مهام الخدمة العمومية التي توكلها لها خدمة لمصالح الحرفيين، لاسيما البلديات في تطوير النشاطات الحرفية على المستوى إقليميا، بدءا بتسجيل الحرفيين إلى دعمهم ومراقبتهم في عملية التأهيل وتطوير المنتج وتسويقه، بالإضافة إلى إنشاء فضاءات ونشاطات وتظاهرات اقتصادية تساهم في التنمية المحلية¹⁴.

ومن أجل تحقيق المرافقة المثلى للحرفيين، تعززت هياكل الدعم والتأطير والمرافقة بتوسيع عدد الغرف التقليدية من 20 غرفة سنة 1999 إلى 31 سنة 2004 وحاليا جميع الولايات. وللتوصل إلى ذلك، يتعين بناء نظام معلوماتي قوي، وكذا إيجاد آلية لتقويم قدرات الإنتاج الحالي ورصد التحولات التكنولوجية وإعداد برامج ترقية هادفة، مع تعزيز القدرات العملية لغرف الصناعات التقليدية والحرف باعتبارها وسيطا فاعلا بين السلطات العمومية والحرفيين وكذا "ترقية الشراكة وثقافة العمل الجماعي المهني لتشجيع الممارسات التشاركية للحرفيين"¹⁵. تقوم كل غرف الصناعة التقليدية والحرف في استقبال ملفات الحرفيين الناشطين في مجال الصناعة التقليدية والفنية من أجل دراستها، وتقوم لجان بدراسة الملفات من أجل انتقاء الحرفيين الذين يحتاجون إلى تمويل مشروعهم الحرفي، ويشمل هذا الدعم نشاطات الصناعة التقليدية والفنية وذلك من أجل اقتناء التجهيزات الموجهة للإنتاج.¹⁶

- الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية:

تم إنشاء الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية بموجب قانون المالية لسنة 1992، وحددت طريقة عمله وموارده في المرسوم التنفيذي 93-06¹⁷. ويقدم الصندوق دعم مباشر لنشاطات الصناعات التقليدية والصناعات التقليدية الفنية في شكل تجهيزات ومعدات ولا يدعم شراء المواد الأولية. ويقدم الدعم للحرفيين، التعاونيات، الجمعيات الحرفية المسجلين في نشاطات الصناعات التقليدية والصناعات التقليدية الفنية.

هو دعم الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية يُمكن الحرفي من خلال اقتناء عتاد وتجهيزات الموجهة لإنتاج الصناعة التقليدية قصد ترقية نشاطه وتطويره، ويمكن لكل من الحرفيين الفرديين، مؤسسات وتعاونيات الصناعة التقليدية والحرف، الجمعيات الناشطة في مجال الصناعة التقليدية ومؤسسات الدعم لقطاع الصناعة التقليدية تحت الوصاية. وعلى الراغبين في الاستفادة من الدعم أن يتقدموا بطلباتهم لدى غرفة الصناعة التقليدية والحرف،

لتعرض على اللجنة الولائية على مستوى مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ليتم تحويلها للجنة الوطنية للاعتماد على مستوى الوزارة.

- الوكالة الوطنية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 165-05¹⁸ كأداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وتعمل على تنمية الصناعات التقليدية والحرف عن طريق نقل التكنولوجيا دون شك إلى الإبداع بالرفع من مستوى التأهيل للحرفي مع الحفاظ على الإتقان اليدوي، وبالتالي¹⁹:
- الإسهام الفعلي في إحداث مناصب شغل للشباب باستثمارات بسيطة وغير مكلفة مقارنة بالنشاطات الأخرى؛
 - المساهمة في تكثيف النشاطات الاقتصادية على المستوى المحلي والريفي؛
 - تحقيق مصدر دائم ودخل للعائلات؛
 - تعقل التنمية المحلية لتساهم في تلبية الحاجيات الأساسية للسكان؛
 - المساهمة في التقليل من ظاهرة النزوح الريفي؛
 - تقليل الاستيراد والتخفيف من التبذير عن طريق رسكلة استعمال المواد الأولية المحلية؛
 - والمحافظة على التراث وتنمية الثروات السياحية.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تأسست الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمرسوم التنفيذي 14-04 المعدل بالمرسوم الرئاسي 193-06²⁰، المرسوم الرئاسي 133-11²¹، والمرسوم التنفيذي 174-13 المعدل والمتمّم للمرسومين التنفيذيين 134-11 و 15-04²². والوكالة تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وهي كأداة لمحاربة البطالة والفقر، وهو برنامج القروض المصغرة كجزء من التنمية الاجتماعية المستهدفة من قبل الحكومة، من شأنه تعزيز قدرة الأفراد والسكان إلى الدعم الذاتي من أجل تحقيق مستوى معيشي لائق وفرص عمل مجدية وتنفيذ سياسة اجتماعية بهدف تخفيض التكاليف الاجتماعية لعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق.

تستهدف الوكالة أصحاب المبادرات الفردية الذين هم قادرون على خلق مناصب عمل ذاتي ودائم وكذا الفئات بدون دخل والتي لها مداخل غير ثابتة أو غير منتظمة أو النساء الماكثات بالبيت أو البطالين وحاملي المشاريع. وقد بدأ العمل الفعلي بهذه الآلية سنة 2005، والذي يصادف تاريخ نشر عدة وكالات لها عبر كامل التراب الوطني.

ولدعم عمليات القرض المصغر، أنشئ الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر بالمرسوم التنفيذي 13-175 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 05-414²³ والمرسوم التنفيذي 04-16²⁴ كأداة تكميلية لمحاربة البطالة والفقر.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة ذات طابع عمومي تعمل تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل، وقد أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي 06-191²⁵ والمرسوم الرئاسي 96-234²⁶ والمرسوم التنفيذي 96-296²⁷ المعدل بالمرسوم التنفيذي 03-288²⁸، وقد أسست الوكالة خصيصا بهدف مرافقة الشباب البطل وذوي المؤهلات المهنية أو شهادات معترف بها لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة.

تعد الوكالة آلية تساعد الشباب من خلال إدماج نشاطات الشباب ضمن ميكانزمات السوق، فتقدم مختلف أنواع المرافقة للحرفي. فالمؤسسات الحرفية توظف مثلها مثل المؤسسات المتوسطة والصغيرة عدد مرتفع من أيد العاملة²⁹. ويتم تمويل الشباب عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

يمكن للشباب المهتم بتكوين نشاط استثماري في الصناعات التقليدية والحرف التقرب من الوكالة، والتي من مهامها نذكر³⁰:

- تدعيم وتقديم الاستشارة والمرافقة في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية، وتضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم؛
- تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد؛
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- ومتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات.

ومن أجل تدعيم للمصارف أكثر لتحمل الأخطار الخاصة بتمويل المؤسسات المصغرة المنشأة، يعد صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة إياها الشباب ذوي المشاريع المنشئ بالمرسوم التنفيذي 98-200 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 03-289³¹ الموضوع تحت وصاية وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وموطنه لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ويتوجب على كل صاحب مشروع الانخراط في الصندوق. ولتكون المهمة الأساسية للصندوق تدعيم

المصارف أكثر لتحمل الأخطار الخاصة بتمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الجهاز المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وذلك بـ:

- لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- وحلول البنك محل التأمين متعدد الأخطار.

- صندوق الزكاة:

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التعطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي³²:

- اللجنة القاعدية: وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين؛
- اللجنة الولائية: وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونيين محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية؛
- واللجنة الوطنية: هي الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة والذي يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء اللجنة.

وفي شأن دعم الصناعات التقليدية عن طريق صندوق الزكاة، أبرمت وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف اتفاقية إطار بغرض دعم التنمية الاقتصادية ومنها تنمية الصناعة التقليدية والحرف وإيجاد السبل الكفيلة لإدماج فئة الحرفيين المتخصصين في مجال البناء والتأثيث، إحياء مشروع اللباس الموحد للحجاج والبعثة الجزائرية من خلال تكليف الحرفيين بهذه المهمة. ويرتقب تخصيص، وفق بنود الاتفاقية، نسبة من إعانة صندوق الزكاة موجهة للشباب الراغبين في إنشاء أنشطة حرفية، إشراك المساجد في الحملات التحسيسية المتعلقة بالمحافظة على الموارد لفائدة الأجيال القادمة وفي إطار التنمية المستدامة، تحسين نشر العرض الديني قصد ضمان التوزيع المتوازن للتجهيزات على كافة الأقاليم، تبادل المعلومات والمعطيات المتعلقة بتموقع التجهيزات الدينية عبر التراب الوطني ووصفها³³.

انشأ الصندوق الوطني لضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبادرة السلطات العمومية لدعم خلق وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتسهيل حصولها على القروض وفق المرسوم الرئاسي 134-04³⁴ والقانون 11-11 الخاص بقانون المالية التكميلي 2011³⁵ المحدد لهياكل الصندوق (60 بالمائة من طرف الخزينة العمومية و 40 بالمائة من طرف البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك). من أهداف الصندوق تقديم الضمانات للبنوك ومؤسسات القرض لتعويض القروض البنكية التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل كل استثماراتها للإنتاج والخدمات الرامية إلى خلق، توسيع أو تجديد أجهزة الشركة وهذا في حالة العجز عن تسديد الديون.

- وكالة التنمية الاجتماعية:

يتركز الهدف الرئيس للتنمية الاجتماعية في تحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية من خلال إحداث التغيرات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي والجانب البشري بما يحقق للمجتمع بقاءه ونموه³⁶. وبهذا، تعتبر وكالة التنمية الاجتماعية إحدى روافد التنمية الاجتماعية بالبلاد إذ تقوم بالتقرب من الفئة الاجتماعية الهشة والمناطق الفقيرة من خلال خلاياها الجوارية المنتشرة عبر بلديات الوطن لرصد انشغالاتها. وتعمل الوكالة على تحقيق منفعة اقتصادية واجتماعية من خلال تنمية اجتماعية. وتقوم الخلايا الجوارية للوكالة على الإدماج المهني وخلق مناصب شغل والمرافقة النفسية وتقييم الحاجات وذلك بوضع بعض الفئات السكانية في اتصال مباشر مع السلطات المعنية³⁷. وقد أنشئت وكالة التنمية الاجتماعية وفق قانون المالية 1996³⁸ والأمر 232-96³⁹ والمعدل بالمرسوم التنفيذي 2000-37⁴⁰، كمؤسسة عمومية لمحاربة الفقر والتهميش الاجتماعي. وتتولى الوكالة عن طريق المساعدات:

- الأعمال والتدخلات لفائدة الفئات المحرومة والتنمية الجماعية؛
 - كل مشروع أشغال أو خدمات ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية الأكيدة ويحتوي على كثافة عالية لليد العاملة تقترحها كل جماعة أو جماعة أو تجمع عمومي أو خاص قصد ترقية تنمية الشغل؛
 - وتنمية المؤسسات الصغرى، وبطبيعة الحال الصناعات التقليدية والحرف.
- والملاحظ أن وكالة التنمية الاجتماعية موجودة في العديد من دول العالم لدعم الفئات المحرومة اجتماعيا. ولعل أقرب الفئات المحرومة التي تحتاج لدعم وكالة التنمية الاجتماعية هي المرأة الماكثة بالبيت. وتستطيع المرأة كأم وربة بيت ممارسة الحرفة في الأوقات التي تناسبها وفي الأماكن التي تختارها أو حتى في منزلها انخفاض التكاليف للتدريب لاعتمادها أساساً على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلاً عن استخدامها في الغالب للتقنيات البسيطة غير المعقدة⁴¹.

(2) أسس تنشيط دعم الصناعات التقليدية والحرف:

تحتاج الصناعات التقليدية والحرف لدعم متواصل، نظراً لأنها تعتبر ضمن إطار الصناعات الصغيرة، فهي تساعد على الحد من البطالة والاستفادة من كافة الموارد البشرية سواء الذكور أو الإناث اللاتي يستطعن أداء بعض الأعمال في بيوتهن أو محيطهن كذلك يمكن لكبار السن والمعوقين وغيرهم المشاركة في العملية الإنتاجية في سكنهم مما يعطي مصدراً للدخل بالإضافة إلى رفع المعنويات⁴².

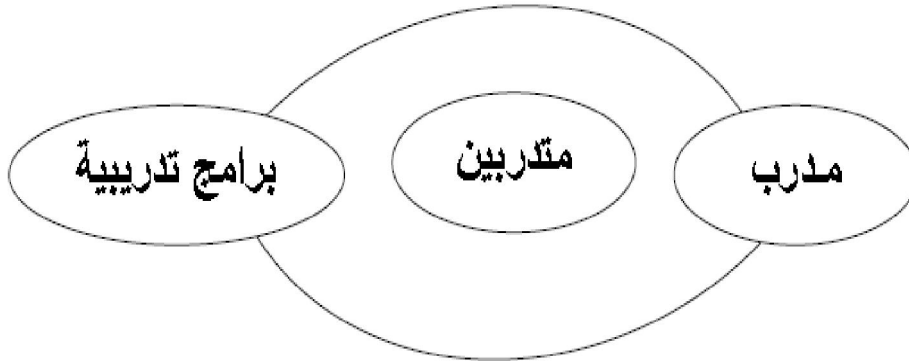
(1-2) التكوين والتعليم المهنيين لدعم الصناعات التقليدية والحرف:

أصبحت مصطلحات التكوين والتأهيل وتنمية المهارات مرادفا للاستثمار في رأس المال البشري باعتباره أساس أي عملية تنموية، وتظهر أهمية مرافقة العنصر البشري للاستجابة للمستجدات الحاصلة. وعليه، قامت الدولة بتبني برامج تكوينية تسعى من جهة نحو تأهيل إطارات القطاع ومن جهة أخرى نحو ترقية الحرفي وتطوير مؤهلاته⁴³.

- مراكز التكوين المهني في الحرف التقليدية:

يدخل مسار التعليم المهني في إطار التنظيم الجديد للتعليم ما بعد الإلزامي، وهو يهدف إلى منح تأهيلات مهنية للتلاميذ متوجة بشهادة تسمح لهم بالاندماج في عالم الشغل. وكما يهدف إلى التحضير لممارسة مهنة أو مجموعة من المهن⁴⁴. ولا يمكن أن يتطور أي تكوين دون وجود برامج تدريبية، فالعملية التدريبية هي عملية تواصل واتصال بين كل من المدرب والمتدربين وفق برامج تدريبية واضحة وجيدة وفق ما يبينه الشكل:

الشكل - مكونات العملية التكوينية



المصدر: ساسي هادف نجا، «دور التكوين المهني في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر الإداريين والأساتذة: دراسة ميدانية بمؤسستي ذوي الاحتياجات الخاصة»، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص تنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2014، ص 231.

قامت الهيئات المكلفة بالقطاع بالتنسيق مع وزارة التكوين المهني من خلال دمج فروع جديدة للأنشطة الحرفية ضمن مدونة مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين، مما أفضى إلى استحداث مؤسسات تكوين مهني خاصة بقطاع الصناعات التقليدية والحرف⁴⁵، التي وتهتم بتكوين الفئات التالية⁴⁶:

- تكوين الفئات المحرومة في الوسط الريفي والتي لم تلتحق بمقاعد الدراسة؛
- تكوين المتسربين من المدارس بإتباع أسلوب تكويني مثل التكوين التحضيري لفائدة الشباب دون المستوى الدراسي المطلوب) أو التكوين عن طريق المعابر (للحاصلين على شهادة للتكوين المهني في تخصص معين)؛
- تكوين المرأة الماكثة في البيت؛
- تكوين ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- وتكوين المحبوسين في السجون حيث تنص المادة 95 من القانون 04-05⁴⁷. أنه "يتم التكوين المهني داخل المؤسسة العقابية، أو في معامل المؤسسات العقابية أو في الورشات الخارجية أو مراكز التكوين المهني"⁴⁸.

ومن أهم هذه المراكز التي تساهم في تكوين ونشر الحرف المتعلقة بالصناعات التقليدية، لدينا المعهد الوطني المتخصص في الصناعات التقليدية "إمامة" بتلمسان بتكوين تقنيين سامين وتقنيين ويد عاملة ذات مهارة بمستوى عال في عدة تخصصات في الصناعات التقليدية والحرف⁴⁹:

- الخشب والأثاث (النقش على الخشب، النجارة وصناعة الأثاث صناعة الآلات الموسيقية)؛
- الزجاج (الرسم على الزجاج، النفخ على الزجاج، الحفر على الزجاج)؛
- الفخار (الخزف الفني، الرسم الفني، الفنون التشكيلية، الفخار)؛
- الألبسة (اللباس التقليدي (ذكور إناث)؛
- الطرز (الفتلة، المجدود...؛
- النسيج التقليدي وفن النسيج (جلابة برنوس، منسوج)؛
- الجلود (صناعة الجلود، الطرز التقليدي الحديدي على الجلد)؛
- الصياغة (الذهب، الفضة، المرجان)؛
- النقش على النحاس؛
- البناء (النحت على الجبس، النحت على الحجر والرخام، ترميم المعالم والآثار)؛
- التركيب الحديدي (الحدادة الفنية)؛
- وفن الخط.

- وغرف الصناعة والحرف التقليدية والدعم بالتكوين:

كما قامت بعض غرف الصناعة والحرف التقليدية بإبرام اتفاقيات مع جمعيات ناشطة في مجال الصناعة التقليدية وكذا مع حرفيين معلمين يقومون بموجبتها بتكوين أشخاص راغبين في تعلم حرفة ما، ويكون دور الغرفة هو تسليم شهادات تأهيل معتمدة من طرف الدولة لهؤلاء المكونين بعد إتمامهم لفترة التكوين.

إن التجسيد الميداني للاتفاقية الإطار بين وزارتي التكوين المهني والسياحة والصناعة التقليدية والتي تنص في مادتها الأولى أن موضوع الاتفاقية هو تحديد إطار التشاور والشراكة والتنسيق بين القطاعين، وأهم محاور هذه الاتفاقية هي ⁵⁰:

- إدماج فروع الصناعة التقليدية على مستوى مراكز التكوين المهني؛
- وترقية نمط التكوين عن طريق التمهين، إدماج الحرفيين المعلمين في برامج التكوين والتمهين؛
- وملائمة البرامج وتحيينها وتكوين المؤطرين.

وتعتبر غرف الصناعة التقليدية والحرف هي الوسيط المنفذ لبرامج التمهين المسطرة على مستوى الوصاية وذلك بالاتصال المباشر مع الحرفيين المعلمين من جهة ومع مراكز التكوين المهني أخرى، حيث أن يمكن الحصول على شهادة تأهيل مهني عن طريق التمهين لدى حرفي في حالة التمهين أو اكتساب مهارة شخصية أي عصامي ⁵¹.

2-2) برامج دعم الصناعات التقليدية والحرف:

لانشاء أو بعث أي منتج صناعي أو حرفي، لابد من التعمق في العناصر المكونة له، ومن ذلك تقديم دعم لائق ومقبول وكاف⁵². ومن هنا، تمثلت الأهداف الأساسية للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -وبما فيها مؤسسات الصناعات التقليدية والحرف- من خلال عدة آليات نلخصها في:

- نظام الإنتاج المحلي:

انطلقت برامج نظام الإنتاج المحلي سنة 2007 كنمط تنظيم فعال يسهل تنظيم المقاولين (الحرفيين) لتحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعات التقليدية والحرف ووضع حد لمختلف المشاكل التي يعاني منها القطاع. وقد وُضع هذا البرنامج من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي المحلي وتثبيت الأفراد في مناطقهم. وهو تعاون وظيفي (تأزر)، عبارة عن نمط تنسيق بين مجموعة من الخدمات والوظائف لعدد من المؤسسات بغية تحقيق اقتصاديات حجم ومن دون أن يكون هناك اندماج بين هذه المؤسسات المتعاونة، فهو تشكيل من المؤسسات الصغيرة المتجمعة في فضاء جوارى حول حرفة أو منتج، تحتفظ هذه المؤسسات بعلاقات فيما بينها ومع الوسط الاجتماعي والثقافي في موقعها، هاته العلاقات لا تأخذ الطابع الرسمي فقط بل هي غير رسمية أيضا وتنتج خارجيات إيجابية لمجمل المؤسسات⁵³.

- ولنظام الإنتاج المحلي عدة مزايا يقدمها للحرفي، من أهمها:
- المنافسة الميدانية وتحسين القدرات الاقتصادية؛
 - تنشيط عملية الاتصال بين المقاولين (الحرفيين)؛
 - إنشاء شبكات تضامن وتعاون بين المتعاملين مع الربط بين الغرف، الحرفيين والمؤسسات العامة والخاصة؛
 - حامل لإستراتيجية فرعية مبنية على اقتحام جماعي للأسواق؛
 - تطوير المؤهلات والكفاءات المهنية والتسييرية؛
 - قابلية خلق مؤسسات جديدة وتخصصات جديدة مع تطوير الموجودة منها؛
 - تكوين بؤر للإبداع بالتفاعل مع النسيج المؤسساتي؛
 - والشراكة بين المتعاملين العموميين والخواص.
- وبعبارة أبسط، هو مجموعة من المقاولين يجتمعون لتبادل الخبرات والتفكير معا في المشاكل المشتركة بينهم أو علاقة تعاون، بمساعدة منشط تعينه أو تكلفه الغرفة للإشراف على هذه اللقاءات إلى جانب وجود مجموعة للتنسيق.

- برنامج "أنشئ وحسن تسيير مؤسستك":

وهو برنامج تكويني خاص بتسيير المؤسسات، معتمد من طرف المكتب الدولي للعمل في العديد من دول العالم -وزع على أكثر من ثمانين دولة في العالم -، يقدم منهجية في التكوين بوسائل عمل أثبتت نجاعتها ويهدف هذا الأخير إلى المساهمة في تطوير الاقتصاد وتوفير مناصب شغل من خلال دعم ومساندة هياكل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وكذا تحسين سيروية هذه المؤسسات من خلال تكوين حاملي المشاريع ومسيرها. وقد تبنت الجزائر هذا البرنامج في سبتمبر 2004 من خلال عقد مبني بين المكتب الدولي للعمل ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية -سابقا- كحل لدعم روح المقولة لدى الحرفي والتحكم الجيد في آليات التسيير أمام بيئة سريعة التغير، من خلال تمكينه من أسلوب دراسة السوق وانتهاز الفرص وكذا تسيير الزبون والتحكم في السعر والإنتاجية وغيرها. ويؤسس هذا الاتفاق على تكوين مكونين ومرافقين اقتصاديين على مستوى مختلف هياكل دعم قطاع الصناعات التقليدية وباقي هيئات دعم إنشاء المؤسسات وتشغيل الشباب⁵⁴.

طورت منظمة العمل الدولية برنامج «Start and improve your business»، والذي يعني "أبدأ وحسن تسيير مؤسستك"، وهو برنامج تدريب في مجال إنشاء المؤسسات وتسييرها يركز على إطلاق الأعمال الصغيرة وتحسين إدارة القائم منها بغرض إنشاء المزيد من مناصب الشغل كما ونوعا. ويعمل هذا البرنامج على تحقيق هدف عام يتعلق بالمساهمة في التنمية الاقتصادية وإنشاء مناصب الشغل كما ونوعا والمساهمة في بناء قدرات وكالات تطوير خدمات الأعمال والمقولة بآلية تمكنهم من تحسين فعالية إنشاء المقاولات وتحسين تسييرها سواء تعلق الأمر بالمحدثين الجدد أو المقاولات المصغرة المشتغلة في السوق⁵⁵.

- برنامج التعاون الجزائري الألماني لدعم تآزر الحرفيين:

هناك تعاون جزائري ألماني من خلال الاستفادة من تجربة المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي خاصة في مجال تطوير نظام المعلومات والتمويل المصغر وأنظمة الإنتاج المحلي ومرافقة الحرفيين في تصدير منسوجات الزرابي. وبعد 4 سنوات من طرح الفكرة على الغرف، تم تجسيد 21 نظام للإنتاج المحلي انطلقت في العمل. جاء هذا البرنامج في إطار التعاون الجزائري الألماني بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية -سابقا- والوكالة الألمانية للتعاون التقني. فكرة البرنامج مستوحاة من تجربة ناجحة قامت بها الوكالة الألمانية بالبرازيل سنة 1990، ويعرف على أنه مركز اتصال بين مقاولين حرفيين يعملون في نفس الحرفة أو ضمن حرف مختلفة داخل غرفة أو جمعية، بحيث يجتمعون لتبادل الخبرات والتفكير معا في المشاكل المشتركة بينهم وهذا برئاسة وتنظيم ومرافقة من طرف مستشار نوكلس الذي يكلف من طرف الغرفة. والنظام

عبارة عن نواة اتصال تسمح بتبادل الخبرات والأفكار بين الأعضاء ويسمح بتحديد هيكلية وتنظيم الطلب على الخدمات من الأسفل إلى القمة، وتحسين أداء غرف الصناعات التقليدية وكذا الربط الشبكي بين هاته الأخيرة وباقي المرافق والمؤسسات العمومية والخاصة؛ كما له أهداف جمة يجنيها الحرفيون المنخرطون فيه والمتمثلة في إعانة الأعضاء على إنشاء، تطوير، تعليم وتكوين، تحديث ورقي مؤسساتهم، ويتمثل الحجم الأمثل للنواة الواحدة بين 12-30 مقال⁵⁶.

2-3) الإعلام والاتصال لدعم الصناعات التقليدية والحرف:

كأي سلعة اقتصادية، فإن الغرض من الإنتاج هو التسويق. وكون خصوصيات منتجات الصناعات التقليدية والحرف، يكون من اللازم وجود دعم إعلامي واتصالي وتسويقي، كون الوصول للمستهلك والتعريف بالمنتج التقليدي ذي جودة وابداع المعبر من التراث الجزائري الذي يعود لآلاف السنين، هو هدف الأسمى في المجتمع الذي يبحث لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

- أهمية الإعلام في دعم وترقية الصناعات التقليدية والحرف:

يمكن للإعلام أن يكون مرافقا دائما للإستراتيجية الوطنية للصناعة التقليدية والحرف وللحرفيين وتجاربهم بالمتابعة والكشف والتحليل والنقد ونقل تجارب الآخرين. فهناك تكامل بين الإعلام وقطاع الصناعة التقليدية والحرف، على اعتبار أن الأول -الإعلام- له القدرة على إعادة صياغة القلب الثقافي للمجتمع وتنمية الوعي الفردي بالتوجه لقطاع الحرف للقضاء على الفقر ومحاربة البطالة... وله القدرة على ضمان خلق ثقافة وطنية للأجيال القادمة، ثقافة غير مرتھنة تتأغم بين الأصالة والمعاصرة ولا تتكرر لأصالة الماضي وقيم التاريخ... فضلا عن أدواره الأخرى في تنظيم الذاكرة المجتمعية وتأمين التواصل الجاري لتدفق المعلومات على اختلاف منابعها... أما الثاني -قطاع الحرف- فيجب النظر إليه من جهة تقاطعه مع مجالات حيوية كثيرة لاسيما الثقافة والسياحة والتاريخ بالإضافة للاقتصاد والمجتمع... فهو يتقاطع مع الكثير من الغايات الإعلامية. وانطلاقا مما سبق، فإن اهتمام الإعلام بقطاع الحرف هو اهتمام بجانب مهم من الثقافة الوطنية وهو دعم لخلق رافد اقتصادي يستوعب طموحات الشباب، ويفتح لهم آفاق العمل والإبداع بلا خوف من المستقبل... فعلى الإعلام أن يبرز أهمية الفن الحرفي ويقدمه لكل فئات مجتمعا، وعليه أن يلقي الضوء على الفنانين الحرفيين ويلاصق واقعهم ويرصد إبداعاتهم ويقدمهم للجماهير ويحفزهم كي لا يبقوا حبيسي تجاربهم المعزولة، بل يفتح لهم أبواب التواصل مع التجارب التي تغذي روحهم الإبداعية وترقي إبداعاتهم⁵⁷.

- إستراتيجية تسويق وترويج منتجات الصناعات التقليدية:

تبدأ هذه الإستراتيجية من تحليل الفرص المتواجدة في السوق من خلال دراسته، بغرض تحديد المزايا التنافسية التي يتمتع بها، واكتشاف الحاجات غير المشبعة، وبالتالي تحدد المؤسسة الأسواق التي ستستهدفها، ثم تجمع كل المتغيرات التي تمتلكها من أجل التأثير على السوق المستهدف، ابتداء من نوع المنتج التقليدي ثم سعره، كيفية توزيعه والترويج له. لكن تبقى هذه الإستراتيجية التسويقية تحتاج إلى تأطير عمومي، كون الإنتاج التقليدي يطغى عليه طابع التششت، فهو غير مركز في منطقة واحدة، بالتالي نجد أنه في البلدان الرائدة في مجال الصناعات التقليدية، تمتلك مؤسسات عمومية مؤطرة للقطاع، تلعب دورا هاما في ربط الحرفيين والمنتجين بمانفذ التسويق الداخلية والخارجية على حد سواء، بمشاركة منظمات حكومية ومهنية⁵⁸.

يمكن التعامل مع الحرف التقليدية على شبكة web من خلال نوعين من المواقع⁵⁹:
مواقع تسويقية: تقيم كل حرفة أو ورشة موقعا لها على الشبكة بهدف تسويق منتجاتها للجمهور، وتقدم له معلومات مفصلة عن المنتج وجذوره الفنية، وقد يكون البيع مباشرة عن طريق الانترنت، وقد يكون عاملا مشجعا على شرائه عند زيارة البلد المنتج فيه، وعليه فإن مثل هذه المواقع ستحدث نقلة نوعية في تسويق ورواج هذه الحرف؛
ومتاحف افتراضية: تنشأ على شبكة الانترنت تختزل المسافات بهدف التعريف بمتحف ما، وقد لا يكون لهذا المتحف وجود حقيقي، فهو قد يهدف إلى عرض مجموعة ما بصورة متحفية، فيمكن تكوين متحف للخزف أو السجاد لمركز حرفي ما على شبكة الانترنت بصورة تجذب الزائر للموقع لمشاهدتها والبحث عن فرص تسويقية.

ومن أجل التعريف والتصدير للمنتج التقليدي الجزائري فقد تم تبني عدة منافذ منها⁶⁰:
- تنظيم أسابيع الصناعة التقليدية الجزائرية بالخارج: التي تدخل في إطار اتفاقيات التعاون مع البلدان وعقد شراكات والبحث عن أسواق بها فضلا عن الاستفادة من تكوينين المكونين مع البلدان التي تتوفر على نظام ناجح للتأطير والتنظيم والتنشيط للنشاطات الحرفية؛

- وتنظيم الصالون الدولي للصناعة التقليدية: يأتي هذا الصالون لتتويج سلسلة التظاهرات المتخصصة، حيث أنه يعبر عن أحسن ما تقدمه الصناعة التقليدية من منتجات، ويهدف إلى ترقية منتجات الصناعة التقليدية والفنية وخلق فرص التعارف بين محترفي الصناعة التقليدية إلى جانب تبادل الخبرات بين الحرفيين والأجانب، فضلا عن المشاركة في الصالونات الدولية المقامة بدول صديقة بهدف الترويج لمنتجات الحرفيين في الخارج، كما يتم تنظيم على هامش الصالون مسابقة الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية والفنية لمكافأة أحسن الأعمال المنجزة سواء من قبل الحرفيين أو تعاونيات أو مؤسسات الصناعة التقليدية، إن الهدف منح الجائزة يكمن في تنشيط وإنعاش إبداعية الحرفيين، وتنمية مهاراتهم وإثارة مبادرات جديدة في ميدان الإبداع التقليدي.

- ترقية نظام المعلومات بقطاع الصناعات التقليدية والحرف⁶¹:

تم إنشاء نظام المعلومات الخاص بقطاع الصناعات التقليدية والحرف لتبادل المعلومات وتخزينها بين الوزارة والمؤسسات التابعة لها وهي: الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، 48 غرفة للصناعة التقليدية والحرف (على المستوى المحلي)، والوكالة الوطنية للصناعة التقليدية. وهذا إضافة لإنشاء مركز الإعلام والتوثيق للحرف التقليدية والفنون ليكون كقاعدة بيانات وفضاء بحث متاح للقراء والحرفيين والباحثين والطلاب والتجار والمهتمين بالقطاع. وينقسم هذا النظام أيضا إلى واجهتين:

1. واجهة عمومية متاحة لكل متصفح للموقع على شبكة الانترنت؛
2. واجهة خاصة بمؤسسات القطاع، لا يمكن للجمهور الإطلاع عليها (خاصة بالتسيير الإداري).

يضم هذا النظام قسمين رئيسيين وهما:

1. قسم خاص بالملف الوطني للحرفيين: وهو مخصص لتسيير وتخزين المعلومات المتعلقة بالمتعاملين الاقتصاديين في قطاع الصناعات التقليدية أو الملف الوطني للحرفيين، وتنقسم هذه الواجهة (ضمن الواجهة الخاصة) حسب طبيعة العون الاقتصادي: إلى قسم مخصص للحرفيين، والآخر مخصص للتعاونيات الحرفية، والآخر مخصص للمؤسسات الحرفية؛
 2. وقسم خاص بتبادل وتخزين المعلومات الإدارية الخاصة بالحرفيين: وهو مخصص لتبادل وتخزين المعلومات الإدارية المتعلقة بتسيير مؤسسات القطاع وكذا برامج العمل السنوية.
- وإضافة لهذا النظام، فقد تم إنشاء مركز الإعلام والتوثيق للحرف التقليدية والفنون ليكون كقاعدة بيانات وفضاء بحث متاح للقراء والحرفيين والباحثين والطلاب والتجار والمهتمين بالقطاع.

خاتمة:

- اتجهت الجهود في الجزائر في السنوات الأخيرة للتركيز على توفير آليات دعم مختلفة التي من شأنها أن تساعد في ترقية الصناعات التقليدية يقينا منها انه يمكن للحرفي التقليدي أن يقدم إبداعا إذا وجد دعما، فقد سجلت جهود معتبرة كانت ترمي في مجملها إلى توفير الظروف الملائمة للنهوض بالقطاع حيث يمكن سرد أهم آليات الدعم في:
- إنشاء غرف الصناعة التقليدية والحرف؛
 - دعم مباشر من الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية؛
 - دعم مباشر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
 - مرافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
 - دعم صندوق الزكاة؛
 - دعم عن طريق التكوين والتعليم المهنيين؛
 - دعم عن طريق التأهيل وفق نظام الإنتاج المحلي وبرنامج "أنشئ وحسن تسيير مؤسستك"؛
 - دعم عن طريق برنامج التعاون الجزائري الألماني لدعم تآزر الحرفيين؛
 - دعم عن طريق الإعلام والاتصال بإتباع إستراتيجية تسويق وترويج لمنتجات الصناعات التقليدية؛
 - وترقية نظام المعلومات بقطاع الصناعات التقليدية والحرف؛
- وتمثل هذه الآليات حوصلة تجارب تمر بها الصناعات التقليدية الهدف منها تطويرها وإعطائها المكانة التي يجب أن تأخذها في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي نعيشها.
- وعليه، خدمة للتنمية المحلية عن طريق تنمية الصناعات التقليدية والحرف، فإن نوصي بـ:
- زيادة الدعم بمختلف أنواعه، لأن الدعم هو السبيل الأنجع والأداة الفعالة التحفيزية للنهوض بقطاع الصناعات التقليدية والحرف إن حسن استعماله؛
 - وضع برامج تربط بين آلية الدعم المتوفرة وبرامج تكوين وتدريب بما يفيد إنعاش الصناعات التقليدية والحرف؛
 - التأطير الجيد للمؤسسات المكلفة بدعم الصناعات التقليدية والحرف؛
 - توفير المعلومات ونشر ثقافة الحرف باستخدام مواقع الانترنت والشبكات الإخبارية والقنوات الفضائية والصحف والجمعيات؛
 - العمل على الاستفادة الخبرات الدولية المتميزة لبرامج دعم الصناعات التقليدية والحرف؛
 - تقييم دوري لكل الآليات الخاصة بدعم في الصناعات التقليدية والحرف؛
 - وأخيرا، ضرورة التأكيد على أن الدعم في الصناعات التقليدية والحرف يبقى غير كاف، ما لم يدعم بأمور تحفظ تراثنا من الزوال.

الهوامش والمراجع:

- 1 بن العمودي جلييلة، «إستراتيجية تنمية قطاع صناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010: دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي "SPL" بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تَقَرْت»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012، ص 1-أ.
- 2 حامد إبراهيم الموصلي، «إستراتيجية للنهوض بالصناعات التقليدية»، 2015/05/23، <https://islamonline.net/6465>
- 3 بن حمودة محبوب، «النظام الضريبي المحلي أسلوب فعال لدعم الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 3، العدد 01، 2012، ص ص 11-48.
- 4 الأمر 01-96 المؤرخ في 19 شعبان 1416 هـ الموافق لـ 10 جانفي 1996م المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف (الجريدة الرسمية، العدد 03-1996م).
- 5 حامد إبراهيم الموصلي، «مرجع سيق ذكره».
- 6 المرسوم التنفيذي 339-07 المؤرخ في 19 شوال 1428 هـ الموافق لـ 31 أكتوبر 2007م (الجريدة الرسمية، العدد 70-2007م) المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 140-97 المؤرخ في 23 ذي الحجة 1417 هـ الموافق لـ 30 أبريل 1997م (الجريدة الرسمية، العدد 27-1997م) المتضمن قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف.
- 7 احمد شاكِر العسكري، «التسويق الصناعي: مدخل استراتيجي»، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص ص 20-21.
- 8 Collectif, «Marketing de l'Art et de la Culture: Spectacle vivant, patrimoine et industries culturelles», Dunod, Paris, 2009, p. 11.
- 9 مدونة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، <http://www.matta.gov.dz/>
- 10 RAPIN R., «La création d'entreprise: Créer, gérer, développer, reprendre», Dunod (4° édition), Paris, 2011, p. 752.
- 11 بن زعرو شكري، «الجودة في قطاع الصناعة التقليدية: مراجعة تحليلية لأساسيات مقاربة التدخل»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 3، المجلد 05، العدد 01، 2016، ص ص 29-52.

- 12 المرسوم التنفيذي 97-100 المؤرخ في 21 ذي القعدة 1417 هـ الموافق لـ 29 مارس 1997م المحدد لتنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف وعملها (الجريدة الرسمية، العدد 18-1997م)، والمعدل والمتمم بـ:
- المرسوم التنفيذي 03-472 المؤرخ في 08 شوال 1424 هـ الموافق لـ 02 ديسمبر 2003م (الجريدة الرسمية، العدد 76-2003م)؛
 - المرسوم التنفيذي 09-323 المؤرخ في 22 شوال 1430 هـ الموافق لـ 11 أكتوبر 2009م (الجريدة الرسمية، العدد 95-2009م)؛
 - والرسوم التنفيذية 16-54 المؤرخ في 22 ربيع الثاني 1437 هـ الموافق لـ 01 فيفري 2016م (الجريدة الرسمية، العدد 07-2016م).
- 13 المرسوم التنفيذي 97-101 المؤرخ في 21 ذي القعدة 1417 هـ الموافق لـ 29 مارس 1997م المحدد لتنظيم الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف وعملها (الجريدة الرسمية، العدد 18-1997م).
- 14 الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، تحت شعار حول «الصناعة التقليدية.. مشروع مستقبل»، الجزائر، 21-23/11/2009.
- 15 بن حمودة محبوب، «النظام الضريبي المحلي أسلوب فعال لدعم الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر»، مرجع سبق ذكره.
- 16 لوجاني ن.، «دعم مادي لمشاريع الصناعة التقليدية»، غرفة الصناعة التقليدية والحرف الطارف، 2013/06/25

<http://www.cam36.com/?p=1356>

- 17 المرسوم التنفيذي 08-301 المؤرخ في 24 رمضان 1429 هـ الموافق لـ 24 سبتمبر 2008م (الجريدة الرسمية، العدد 56-2008م) المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 93-06 المؤرخ في 9 رجب 1413 هـ الموافق لـ 02 جانفي 1993م (الجريدة الرسمية، العدد 02-1993م) المحدد لكيفيات تسير حساب التخصيص الخاص بعنوان "الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية".
- 18 المرسوم التنفيذي 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 هـ الموافق لـ 03 ماي 2005م المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها (الجريدة الرسمية، العدد 32-2005م).
- 19 بن عبد الهادي أحمد، «الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر»، ورشة عمل حول «الصناعات التقليدية في الوطن العربي»، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم وبالتعاون مع وزارة السياحة والصناعات التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، الرباط، أيام 19-09/2005.
- 20 المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 هـ الموافق لـ 22 جانفي 2004م (الجريدة الرسمية، العدد 36-2006م). المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي 06-193 المؤرخ في 04 جمادي الأول 1427 هـ الموافق لـ 31 ماي 2006م (الجريدة الرسمية، العدد 06-2004م) المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي.
- 21 المرسوم الرئاسي 11-133 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1432 هـ الموافق لـ 22 مارس 2011م المتعلق بجهاز القرض المصغر (الجريدة الرسمية، العدد 19-2011م).

22 المرسوم التنفيذي 13-174 المؤرخ في 18 جمادي الثانية 1434 هـ الموافق لـ 29 أبريل 2013م المحدد لشروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها (الجريدة الرسمية، العدد 25-2013م) والمعدل والمتمم بـ:

- المرسوم الرئاسي 11-133 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1432 هـ الموافق لـ 22 مارس 2011م (الجريدة الرسمية، العدد 19-2011م)

- والرسوم التنفيذية 04-15 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 هـ الموافق لـ 22 جانفي 2004م (الجريدة الرسمية، العدد 06-2004م).

23 المرسوم التنفيذي 13-175 المؤرخ في 18 جمادي الثانية 1434 هـ الموافق لـ 29 أبريل 2013م (الجريدة الرسمية، العدد 25-2013م) المعدل والمتمم للرسوم التنفيذية 05-414 المؤرخ في 22 رمضان 1426 هـ الموافق لـ 25 أكتوبر 2005م (الجريدة الرسمية، العدد 72-2005م) المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 117-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر".

24 المرسوم التنفيذي 04-16 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 هـ الموافق لـ 22 جانفي 2004م المتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي (الجريدة الرسمية، العدد 06-2004م).

25 المرسوم الرئاسي 06-191 المؤرخ في 04 جمادي الأول 1427 هـ الموافق لـ 31 ماي 2006م الذي يسند وزير التشغيل والتضامن الوطني سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (الجريدة الرسمية، العدد 36-2006م).

26 المرسوم الرئاسي 96-234 المؤرخ في 16 صفر 1417 هـ الموافق لـ 02 جويلية 1996م المتعلق بدعم تشغيل الشباب (الجريدة الرسمية، العدد 41-1996م).

27 المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 هـ الموافق لـ 08 سبتمبر 1996م المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي (الجريدة الرسمية، العدد 52-1996م).

28 المرسوم التنفيذي 03-288 المؤرخ في 09 رجب 1424 هـ الموافق لـ 02 سبتمبر 2003م المعدل والمتمم للرسوم التنفيذية 96-296 (السالف الذكر) المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي (الجريدة الرسمية، العدد 54-2003م).

29 Organisation des Nations Unies pour le Développement industriel, «Soutien aux industries du secteur privé», Nations Unies, Vienne, 1999, p 2.

30 المرسوم التنفيذي 03-288 السالف الذكر، الجريدة الرسمية، العدد 54-2003م، ص ص 6-7.

31 المرسوم التنفيذي 03-289 المؤرخ في 09 رجب 1424 هـ الموافق لـ 02 سبتمبر 2003م المعدل والمتمم للرسوم التنفيذية 98-200 المؤرخ في 14 صفر 1419 هـ الموافق لـ 09 جويلية 1998م المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي (الجريدة الرسمية، العدد 54-2003م).

32 وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2016.

33 مقال، أراضٍ وقفية لإنجاز فنادق وإعانة من صندوق الزكاة للحرفيين، 2016/01/13،

<http://www.djazairiess.com/echchaab/57600>

- 34 المرسوم الرئاسي 134-04 المؤرخ في 29 صفر 1425 هـ الموافق لـ 19 افريل 2004 المتضمن ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجريدة الرسمية، العدد 27-2004م).
- 35 القانون رقم 11-11 المؤرخ في 16 شعبان 1432 هـ الموافق لـ 18 جويلية 2011 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 (الجريدة الرسمية، العدد 40-2011م).
- 36 طلعت مصطفى السروجي، منى محمود عويس، أحمد محمد عليق & فؤاد حسي حسن، «التنمية الاجتماعية: المثال والواقع»، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2001، ص 35.
- 37 مقال، «الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية... ركيزة أساسية في التنمية بالجزائر»، موقع الاذاعة الجزائرية، 2015/01/13
- <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/reportage/26291.html>
- 38 بمقتضى المادة 196 من الأمر 95-27 المؤرخ في 08 شعبان 1416 هـ الموافق 30 ديسمبر 1995م المتضمن قانون المالية 1996 (الجريدة الرسمية، العدد 82-1995م).
- 39 الأمر 96-232 المؤرخ في 13 صفر 1417 هـ الموافق 29 جوان 1996م المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية وتحديد قانونها الأساسي (الجريدة الرسمية، العدد 40-1996م).
- 40 المرسوم الرئاسي 06-192 المؤرخ في 04 جمادي الأول 1427 هـ الموافق لـ 31 ماي 2006م الذي يسند وزير التشغيل والتضامن الوطني سلطة الوصاية على وكالة التنمية الاجتماعية (الجريدة الرسمية، العدد 36-2006م).
- 41 مقال، «الصناعات الحرفية التقليدية رافد اقتصادي بحاجة للتنمية»، يومية "اليوم"، الدمام (السعودية)، الثلاثاء الموافق 07 نوفمبر 2006 العدد 12198.
- 42 مقال، «الصناعات الحرفية التقليدية رافد اقتصادي بحاجة للتنمية»، المرجع السابق الذكر.
- 43 بوشنافة أحمد & عبد الجبار سهيلة، «دعم وترقية مقاولات الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية (LITA)، جامعة الجزائر 3، العدد 02، 2013، ص ص 11-30.
- 44 نشرة إعلامية، «التكوين والتعليم المهنيين: مهام وهيكل»، موقع وزارة التكوين والتعليم المهنيين، <http://www.mfep.gov.dz>
- 45 غرفة الصناعة التقليدية والحرف باتنة، «تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف»، 2012/04/10، <http://cambatna.com/2012-04-10-20-39-28/2012-04-10-20-46-21>
- 46 نشرة إعلامية، «التكوين والتعليم المهنيين: مهام وهيكل»، مرجع سابق ذكره.
- 47 القانون 05-04 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 هـ الموافق لـ 06 فيفري 2005م المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.
- 48 نشرة إعلامية، «التكوين والتعليم المهنيين: مهام وهيكل»، مرجع سابق ذكره.
- 49 النشرة الإعلامية الداخلية للمعهد الوطني المتخصص في الصناعات التقليدية "إمامة" بتلمسان.
- 50 أيت سعيد فوزي، «دور غرف الصناعة التقليدية والحرف في ترقية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية (LITA)، جامعة الجزائر 3، العدد 02، 2013، ص ص 51-74.

- 51 أيت سعيد فوزي، مرجع سبق ذكره.
- 52 BONNAFOU Guénaelle & BILLON Corinne, «L'essentiel du plan marketing operational», Eyrolles, Paris, 2008, pp. 18-19.
- 53 بن حمودة محبوب، «التكوين المهني في الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية (LITA)، جامعة الجزائر 3، العدد 04، المجلد 01، 2015، ص ص 11-34.
- 54 بوشنافة أحمد & عبد الجبار سهيلة، مرجع سبق ذكره.
- 55 بن زعرور شكري، «تتمة روح المقولة في الجزائر: برنامج "حسن تسيير مؤسساتك" نموذجاً»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية (LITA)، جامعة الجزائر 3، العدد 02، 2013، ص ص 11-50.
- 56 بوشنافة أحمد & عبد الجبار سهيلة، مرجع سبق ذكره.
- 57 غرفة الصناعة التقليدية والحرف باتنة، «دور الإعلام في ترقية الصناعة التقليدية»، 2012/04/10، <http://www.cambatna.com/component/content/article/48-2012-04-10-19-21-46/145-2012-04-10-20-11-11>
- 58 بوشنافة أحمد & عبد الجبار سهيلة، مرجع سبق ذكره.
- 59 بن حمودة محبوب، «النظام الضريبي المحلي أسلوب فعال لدعم الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر»، مرجع سبق ذكره.
- 60 أيت سعيد فوزي، مرجع سبق ذكره.
- 61 بن حمودة محبوب، «النظام الضريبي المحلي أسلوب فعال لدعم الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر»، مرجع سبق ذكره.